

الدَّرْسُ الثَّانِي

(الْمَوَاقِيْتُ)

[حَقِيْقَةُ الْمَوَاقِيْتِ ، أَنْوَاعُ الْمَوَاقِيْتِ ، مَسَائِلُ الْمَوَاقِيْتِ]

حَقِيْقَةُ الْمَوَاقِيْتِ :

الْمَوَاقِيْتُ : جَمْعُ مِيْقَاتٍ ، وَأَصْلُهُ مِوَقَاتٌ ، وَقَعَتِ الْوَاوُ سَاكِنَةً بَعْدَ كَسْرِ ، فَقُلِبَتْ يَاءً عَلَى الْأَصْلِ الْمَعْرُوفِ فِي الصَّرْفِ ، كَمِيْرَانٍ وَمِيْعَادٍ .

وَالْمِيْقَاتُ فِي الْأَصْلِ : اسْمُ زَمَانٍ ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْوَقْتِ ، وَهُوَ : [الْمِقْدَارُ الْمُحَدَّدُ مِنَ الزَّمَانِ لِذَاتِهِ] ، يُقَالُ : " أَقَّتَ الشَّيْءُ يُؤَقِّتُهُ تَأْقِيْتًا وَمِيْقَاتًا " ، ثُمَّ تُوسَّعُ فِيهِ فَشَمِلَ التَّحْدِيدَ لِلشَّيْءِ سِوَاءً كَانَ ذَلِكَ التَّحْدِيدُ بِالزَّمَانِ ، أَوْ بِغَيْرِهِ كَالْمَكَانِ .

وَمِنْ إِطْلَاقِهِ عَلَى تَحْدِيدِ الْمَكَانِ : مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيْحِيْنَ عَنْهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّهُ قَالَ : ((وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - لِأَهْلِ الْمَدِيْنَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ)) أَي جَعَلَهُ مِيْقَاتًا مَكَانِيًّا لَا يَجَاوِزُونَهُ إِذَا أَرَادُوا الْحَجَّ أَوْ الْعِمْرَةَ إِلَّا بَعْدَ الْإِحْرَامِ مِنْهُ . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ نَفْسَهُ : ((هُنَّ لِهِنَّ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ)) .

وَالْمَوَاقِيْتُ هُنَا الْمُرَادُ بِهَا : مَا حُدِّدَ شَرْعًا مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ لِعِبَادَةِ الْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ .

أَنْوَاعُ الْمَوَاقِيْتِ : لِلْحَجِّ مِيْقَاتَانِ : زَمَانِيٌّ ، وَمَكَانِيٌّ ، وَهُوَ أَوْسَعُ مِنَ الْعِمْرَةِ فِي الزَّمَانِ ؛ حَيْثُ إِنَّهَا تَصِحُّ فِي سَائِرِ الْعَامِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- ؛ حَيْثُ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيْحَةِ تَوْقِيْتُ الْعِمْرَةِ بِزَمَانٍ مَعِيْنٍ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ . وَأَمَّا الْمِيْقَاتُ الْمَكَانِيُّ فَإِنَّهُ شَامِلٌ لِلْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ مَعًا .

مِيْقَاتُ الْحَجِّ الزَّمَانِيُّ :

وَالْمُرَادُ بِهِ الْوَقْتُ الَّذِي لَا يَصِحُّ أَنْ يَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَهُ فِي أَرْجَحِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- كَمَا سِيَأْتِي بَيَانُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ -تَعَالَى- .

كَمَا أَنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ بَعْدَ خُرُوجِهِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- .

وقد دلَّ على توقيت الحجِّ بالزَّمان : دليلُ الكتابِ ، والسُّنَّةِ ، والإجماعِ .

فأمَّا دليلُ الكتابِ : ففي موضعين :

الأول : في قوله -تعالى- : { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ } .

فقد دلَّت الآيةُ الكريمةُ على أنَّ الله جعل الأهلَّةَ مَوَاقِيْتِ لعباداتِ النَّاسِ ومعاملاتهم ، وخصَّ الحجَّ بذلك ؛ فدلَّ على تأكُّدِ تأقيته بالزَّمانِ .

قال حبرُ الأُمَّةِ وتُرجمانُ القرآنِ -ﷺ- في تفسيره لهذه الآية الكريمة : [سأل النَّاسُ رسولَ الله -ﷺ- عن الأهلَّةِ ، فنزلتْ هذه الآيةُ : { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ } يعلمون بها حلَّ ديونهم ، وعدَّةَ نسائهم ، ووقتَ حجِّهم] ١. هـ .

وقال الإمامُ ابنُ جريرٍ -رحمهُ اللهُ- : [وأمَّا قوله : { وَالْحَجِّ } فإنه يعني : وللحجِّ ، يقول : وجعلها أيضًا ميقانًا لحجِّكم تعرفون بها وقتَ نُسُكِكُمْ وحجِّكم] ١. هـ .

وفي هذه الآية الكريمة إجمالٌ في توقيت الحجِّ بالأهلَّةِ ؛ حيث لم يبيِّن -سُبْحَانَهُ- اختصاصه بشهرٍ أو زمانٍ معيَّنٍ منها ، وهو ما ورد بيانهُ في :

الموضع الثاني : وهو قوله -تعالى- : { الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ } ، حيث بيَّن أنَّ الأهلَّةَ وشهورَ السُّنَّةِ ليست كلُّها ميقانًا للحجِّ ، بل بعضها ، وهذا من بيان القرآن بالقرآن ، والقرآن يفسِّرُ بعضه بعضًا ، كما قال -سُبْحَانَهُ- : { كِتَابًا مُتَشَابِهًا } .

قال الإمامُ ابنُ عطيةٍ -رحمهُ اللهُ- : [قوله -تعالى- : { الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ } في الكلام حذفٌ تقديريُّ : أشهرُ الحجِّ أشهرٌ ، أو وقتُ الحجِّ أشهرٌ ، أو وقتُ عملِ الحجِّ أشهرٌ] .

ولمَّا كانتْ هذه الأشهُرُ معلومةً عند العرب لم تبيِّن الآيةُ أسماءها ، وقد صحَّح عن أصحاب رسول الله -ﷺ- تفسيرها وبيائها ، فقد ذكر الإمامُ البخاريُّ في صحيحه عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- معلقًا بصيغة الجزم أنَّه قال : ((أشهرُ الحجِّ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ)) .

وأما دليلُ السُّنَّةِ : فحديثُ عبد الله بن عبَّاسٍ -رضي الله عنهما- قال : ((مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُحْرَمَ

بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ)) أخرجهُ البخاريُّ تعليقًا بصيغة الجزم ، ووصلهُ البيهقيُّ والحاكمُ

وصحَّحهُ ، فقوله -ﷺ- : ((مِنَ السُّنَّةِ)) يأخذ حكمَ المرفوعِ إلى النبي -ﷺ- ، وهو مذهبُ

جمهور علماء الأصول ، فتكون (أل) في (السُّنَّة) للعهد ، والمُرَادُ بِهَا سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ - ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْمُرَادَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، وَهِيَ الْمَعْنَى عِنْدَ الْإِحْتِجَاجِ .
فَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَهُ مِيقَاتٌ زَمَانِيَّةٌ ، وَهُوَ أَشْهُرُهُ الْمَعْلُومَةُ .

وَأَمَّا دَلِيلُ الْأَثَرِ : فَقَدْ صَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّهُ قَالَ : ((أَشْهُرُ الْحَجِّ سُؤَالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ)) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ .
وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- : ((أَنَّهُ سُئِلَ : أَيُّهَلُّ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ؟ قَالَ : لَا)) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ .
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ : ((لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ)) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ .
فَدَلَّتْ هَذِهِ الْأَثَارُ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ مُؤَقَّتٌ بِأَشْهُرِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِهْلَالُ بِهِ فِي غَيْرِهَا .

وَأَمَّا دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ : فَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- عَلَى أَنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ بِيَدِ مِيقَاتِهَا بِشَهْرِ سُؤَالٍ وَأَنَّ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ بَعْدَ دَخُولِهِ يَعْتَبَرُ مُحْرِمًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ الْمُعْتَبَرَةِ مَا لَمْ يَنْتَهَ زَمَانُ الْإِدْرَاكِ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَذَكَرَ الْأَدْلَةَ عَلَيْهِ فِي مَبْحَثِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ .

بِدَايَةُ الْمِيقَاتِ الزَّمَانِيَّةِ فِي الْحَجِّ :

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- كَمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ تَبْدَأُ بِسُؤَالٍ ، وَأَنَّ مَنْ أَحْرَمَ بَعْدَ دَخُولِهِ أَنَّهُ مُحْرِمٌ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مَا لَمْ يَخْرُجْ زَمَانُهَا الْمُعْتَبَرُ لِلْإِهْلَالِ ، وَذَلِكَ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ .
وَعَلَى هَذَا ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ السُّؤَالُ فِيمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ دَخُولِ شَهْرِ سُؤَالٍ : هَلْ يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِهِ ، أَوْ لَا ؟ وَذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ :

القول الأول : لا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ قَبْلَ دَخُولِ شَهْرِ سُؤَالٍ وَلَوْ بِلِحْظَةٍ .

وَيُحْكِي عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْجَمِيعِ- .

وهو قولُ عطاء ، ومجاهد ، وطاووس ، وسعيد بن جبير ، وهو مذهبُ الشَّافعيَّة والظاهرية -رَحْمَةُ اللهِ عَلَى الْجَمِيعِ- .

القول الثاني : يصحُّ الإحرامُ بالحجِّ ، وينعقدُ مع الكراهة .

وهو مذهبُ الجمهور من الحنفيَّة والمالكيَّة والحنابلة -رَحْمَةُ اللهِ عَلَى الْجَمِيعِ- .

الأدلة :

دليل القول الأول : (لا يصحُّ)

استدلَّ أصحابُ القول الأول : بدليل الكتاب ، والسُّنَّة ، والأثر .

فأمَّا دليلهم من الكتاب : فقوله -تعالى- : { الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ } ، حيث دلت الآيةُ على حصر الحجِّ في أشهره ، وهو ما نقله الرَّجَّاحُ من أئمة اللُّغة عن أهل المعاني ؛ فدلَّ على أنَّه لا يصحُّ في غيرها ، وهي فائدهُ الحصر .

وأما دليلُ السُّنَّةِ : فحديث عبد الله بن عباسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- المُتقدِّم ، وفيه قوله : ((مِنْ

السُّنَّةِ أَنْ لَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ))

وجه الدلالة : أنَّه بَيَّنَّ أَنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ -ﷺ- على عدم الإحرام بالحجِّ قبل زمانه وهي أشهره .

وأما دليلُ الأثر : فما تقدَّم في دليل ميقات الحجِّ الزَّمانيِّ من الآثار عن جابر بن عبد الله ، وعبد الله

ابن عمر ، وعبد الله بن عباسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- ، وهي آثارٌ صحيحةٌ تدلُّ على توقيت الحجِّ

بزمانه وهو أشهرُ الحجِّ ، وأنَّه لا يصحُّ الإحرامُ به قبلها .

دليلُ القول الثاني : (الكتاب) .

قوله -تعالى- : { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ } .

وجهُ الدلالة : أنَّ الآيةَ الكريمةَ دلت على أنَّ السُّنَّةَ كُلَّهَا ميقاتٌ للحجِّ ، فيجوزُ الإحرامُ به في سائرهما

التَّرْجِيْحُ : الذي يترجّح في نظري -وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ- هو القولُ الأولُ ؛ وذلك لِمَا يلي :

أولاً : لقوة ما استدلّوا به من دليل الكتاب ، والسُّنَّةِ ، والأثر .

ثانياً : وأمّا استدلال أصحاب القول الثاني بقوله -تَعَالَى- : { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ } فيجوابُ عنه : بأنّها أجملتُ في ذكر تأقيت الحجّ بالأشهر ، والآية التي استدلّ بها أصحاب القول الأول بيّنت أنّها مختصّة ببعض السنّة ، والقاعدة : " أَنَّ الْمُجْمَلَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُبَيَّنِّ " ، فيكون الحجّ خاصّاً بأشهره .

وبهذا يترجّح القول بعدم صحة الإحرام بالحجّ قبل أشهره ، والله أعلم .

فائدةٌ : ردّ بعض العلماء -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- الخلافَ في هذه المسألة إلى مسألة الإحرام هل هو ركنٌ أو شرطٌ ؟

فالشافعيّة والحنابلة -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- على الرواية المشهورة في المذهب يرون أنّ النية ركنٌ ، وإذا كانت كذلك فإنّه لا يصحّ إيقاع الركن قبل دخول وقت العبادة أصله الصلاة .

وأما مَنْ لا يرى أنّها ركنٌ وأنّها تُعتبر شرطاً فلا إشكال عندهم في وقوعها قبل دخول الوقت ، كوقوع شرط الطّهارة قبل دخول وقت الصلّاة . والله أعلم .

مسألةٌ : إذا قلنا : لا يصحّ أن يحرم بالحجّ قبل دخول أشهره ، فإنّه يردّ السؤال : لو أحرم بالحجّ في هذه الحالة ، فهل نحكم ببطلان الإحرام بالكليّة ، أم نصحّحُه بقَلْبِهِ إلى عمرة ؟

اختلفوا في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنّه ينقلبُ إلى عمرة ، وهو قول عطاء ، وطائفة من السلف ، وهو مذهب الشافعيّة -رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْجَمِيعِ- .

القول الثاني : تفسد نيّته بالكليّة ولا تُصحّح ، وهو مذهب الظاهريّة ، وقيل : بعضهم -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- .

فمن قال بإنقلابه إلى عمرة يُقوّيه : أنّ الحجّ في الشّرع أكبرُ وأصغرُ ، فلما تعدّر عملُ النية بالأكبر لعدم دخول الوقت المُعتبر لعبادته ، انصرف إلى الأصغر الذي لا يتقيّد بزمنٍ ، فصحّت نيّته عمرةً ، والإعمالُ أولى من الإهمال كما هو مقرّر في قواعد الشريعة .

والذين يقولون بأنه تفسد نيته بالكليّة لا يفرّقون ، ويرون أنّ النيّة في غير الزّمان المُعتبر باطلّة أصلاً فلا وجه لقلبيها لعبادةٍ أُخرى ، ولو كانت نافله .
والأول أقوى في نظري - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ - ؛ لقوة ما ذكره .

نَهَايَةُ الْمِيقَاتِ الزَّمَانِيِّ فِي الْحَجِّ :

أجمع العلماء - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - على أنّ مِيقَاتِ الْحَجِّ الزَّمَانِيَّ ينتهي بطلوع الفجر من يوم النحر ، فلو أحرّم بالحجّ بعده لم يصحّ حجّه ، وقد دلّت على ذلك : السُّنَنُ الصَّحِيحَةُ كما في حديث عبد الرحمن بن يُعْمَرِ الدَّيْلِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى : الْحَجُّ عَرَفَةُ ، مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ)) أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والترمذيّ ، والحاكم وصحّحه .

فدلّ على أنّ مِيقَاتِ الْحَجِّ الزَّمَانِيَّ ينتهي بطلوع الفجر ليلة النحر ، وهو ما يدلّ عليه أيضًا حديثُ عُروَةَ بنِ مُضَرَّسِ الطَّائِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال بعد صلاة الفجر يوم النحر بمزدلفة : ((مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَوْقِفَنَا هَذَا ، وَكَانَ قَدْ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى تَفَنَّهُ)) رواه الخمسة ، وصحّحه الترمذيّ ، وغيره .

فقوله : ((قَبْلَ ذَلِكَ)) أي قبل طلوع الفجر من يوم النحر ، وقد أجمع العلماء - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - على هذا كما نقله غير واحدٍ من الأئمة - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - .

ثَانِيًا : مِيقَاتِ الْحَجِّ الْمَكَانِيِّ :

جَعَلَ الشَّرْعُ لِلْحَجِّ مَوَاقِيْتَ مَكَانِيَّةً ، عَظَّمَ بِهَا الْبَيْتَ ، فَجَعَلَ لِرِزَامًا عَلَى كُلِّ مَنْ قَصَدَهُ نَاوِيًا التُّسُكُ أَنْ لَا يُجَاوِزَ هَذِهِ الْأَمْكَنَةَ ، حَتَّى يُلَبِّيَ بِحِجِّهِ ، أَوْ عُمَرَتِهِ ، أَوْ هُمَا مَعًا .

وهذه المواقيت تنقسم إلى قسمين :

مواقيت اتفق العلماء على كونها منصوصاً عليها .

ومواقيت مختلف فيها : هل هي منصوصٌ عليها أو اجتهادية؟

أَمَّا الْمَوَاقِيْتِ الَّتِي نُصَّ عَلَيْهَا :

فأولها ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَهُوَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ .

وثانيها : الْجُحْفَةُ ، وَهُوَ لِأَهْلِ الشَّامِ .

وثالثها : يَلْمَلَمٌ ، وَهُوَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ .

ورابعها : قَرْنُ الْمَنَازِلِ ، وَهُوَ لِأَهْلِ نَجْدٍ .

فهذه الأربعة المواقيتُ أجمع العلماءُ -رَحِمَهُمُ اللهُ- على أَنَّهَا نَصِيَّةٌ .

وَالْأَصْلُ فِيهَا : مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِي : عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ أَجْمَعِينَ- :

أَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- فففيه أنه قال : ((وَقَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ - لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمٌ ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَقَالَ : هُنَّ لَهْنٌ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ)) .

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- فَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ - : ((يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنِ الْمَنَازِلِ)) . فِي رِوَايَةٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ : ((وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ ﷺ - قَالَ : وَأَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمٍ)) .

أَمَّا الْإِجْمَاعُ : فَمَنْعَدُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ الْمَوَاقِيْتِ مَنْصُوصَةٌ عَلَيْهَا .

أَمَّا الْمَوَاقِيْتُ الَّتِي أُحْتَلَفَ فِيهَا : هَلْ هِيَ مَنْصُوصَةٌ ، أَوْ غَيْرُ مَنْصُوصَةٍ ؟

فهي مِيقَاتُ ذَاتِ عِرْقٍ : لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَخُرَاسَانَ ، وَإِيرَانَ ، وَأَفْغَانِسْتَانَ ، وَمَنْ كَانَ بِنَاحِيَّتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَشْرِقِ .

وَالْعَقِيقُ : وَهُوَ كَذَلِكَ لِمَنْ كَانَ طَرِيقُهُ جَوْرًا عَنْ قَرْنِ الْمَنَازِلِ وَذَاتِ عِرْقٍ فَمَرَّ بِالْعَقِيقِ سِوَاءً كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَشْرِقِ أَوْ غَيْرِهِمْ .

هذَانِ الْمِيقَاتَانِ أُخْتَلِفَ فِيهِمَا هَلْ تَبَيَّنَا بِالنَّصِّ أَوْ بِالاجْتِهَادِ ؟

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِمِيقَاتِ ذَاتِ عِرْقٍ ففِيهِ حَدِيثَانِ :

أَوَّلُهُمَا : عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- ، وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، وَلَكِنْ وَرَدَ بِصِيغَةِ الشُّكِّ فِي رَفْعِهِ لِلنَّبِيِّ -ﷺ- فِي رَوَايَتِهِ ، وَجَاءَ بِالْجِزْمِ فِي رَوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ ، وَقَالَ الْحَافِظُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بَعْدَهُ : (فَصَحَّ الْحَدِيثُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ) .هـ .

وِثَانِيهِمَا : حَدِيثُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِي ، وَالدَّارِقُطْنِيِّ ، وَالبَيْهَقِيِّ وَأُخْتَلِفَ فِي إِسْنَادِهِ ، وَكَانَ يَنْكُرُهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ، وَفِيهِ : ((وَقَتَ رَسُولِ -ﷺ- لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ)) .

وَمِثْلُهُ : حَدِيثُ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو الْبَاهِلِيِّ السَّهْمِيِّ ، قَالَ : ((أَتَيْتُ النَّبِيَّ -ﷺ- وَهُوَ بِمِنَى أَوْ عَرَافَاتٍ ، وَقَدْ أَطَافَ بِهِ النَّاسُ ، قَالَ : فَيَجِيءُ الْأَعْرَابُ ، فَإِذَا رَأَوْا وَجْهَهُ قَالُوا : هَذَا وَجْهُ مُبَارَكٌ ، قَالَ : وَوَقَّتَ ذَاتَ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ)) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، وَالبَيْهَقِيُّ .

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعَقِيقِ : ففِيهِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ : ((وَقَتَ رَسُولُ -ﷺ- الْعَقِيقَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ)) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ .

وَمَا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ جَمْعَ الْمَوَاقِيْتِ الْوَارِدَةَ سِتَّةٌ :

أَوَّلُهَا : ذُو الْحَلِيفَةِ .

وِثَانِيهَا : الْجُحْفَةُ .

وِثَالُهَا : قَرْنُ الْمَنَازِلِ .

وِرَابِعُهَا : يَلْمَلَمٌ .

وَخَامِسُهَا : ذَاتُ عِرْقٍ .

وَسَادِسُهَا : الْعَقِيقُ .

فَأَمَّا ذَاتُ عِرْقٍ وَالْعَقِيقُ فَقَدْ أُخْتَلِفَ فِي كَوْنِهِمَا مُؤَقَّتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ -ﷺ- ؟

لَكِنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى أَنَّ ذَاتَ عِرْقٍ مِنْ تَأْقِيْتِ النَّبِيِّ -ﷺ- أَقْوَى مِنْ أَحَادِيثِ الْعَقِيقِ ، وَالْخِلَافُ فِي ذَاتِ عِرْقٍ -هَلْ هِيَ مِنْ تَوْقِيْتِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ، أَمْ مِنْ تَوْقِيْتِ غَيْرِهِ ، مَشْهُورٌ .

فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ -رَحْمَهُمُ اللَّهُ- مَنْ يَقُولُ : أَقْتَهَا النَّبِيُّ -ﷺ- ؛ لِحَدِيثِي جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْجَمِيعِ- .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : وَقْتَهَا عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- : ((أَنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ جَاءُوا إِلَى عُمَرَ ، وَقَالُوا : إِنَّ قَرْنَ الْمَنَازِلِ جَوْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا ، وَيَشُقُّ عَلَيْنَا أَنْ نَنْزِلَ بِهِ ، فَقَالَ : انظُرُوا حَذْوَهُ ، فَجَعَلَ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ)) .

وَجَمَعَ الْعُلَمَاءُ -رَحْمَهُمُ اللَّهُ- بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ : بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ اجْتِهَادُ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مُوَافِقًا لِمَا قَدْ سَنَّه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ، وَيَكُونُ عُمَرُ لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- حَدَّدَهُ ، فَوَافَقَ اجْتِهَادُهُ السُّنَّةَ .

وهذا يقع أحياناً ، كما وقع لعبد الله بن مسعود -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لَمَّا أَفْتَى فِي الْمَرْأَةِ إِذَا تُؤَيَّبُ عَنْهَا زَوْجُهَا ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَقَالَ : أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي ، فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ ؛ لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا لَا وَكُوسَ وَلَا شَطَطَ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ ، فَقَامَ لَهُ مَعْقِلٌ بِنِ سِنَانِ الْأَشْجَعِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فَقَالَ : ((سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- قَضَى بِهِ فِي بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقِ)) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

فَلَا يَمْتَنِعُ أَنَّ الصَّحَابِيَّ يُوَافِقُ اجْتِهَادَهُ الْمَرْفُوعَ إِلَى النَّبِيِّ -ﷺ- .
وَلِذَلِكَ أَفْضَلُ مَا قِيلَ : إِنَّهَا -أَي ذَاتَ عِرْقٍ- مُؤَقَّتَةٌ مِنَ النَّبِيِّ -ﷺ- ، وَوَافِقَ اجْتِهَادُ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- الْمَرْفُوعَ إِلَى النَّبِيِّ -ﷺ- ، خَاصَّةً وَأَنَّ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- كَانَ مُحَدِّثًا مُلْهَمًا ، كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- قَالَ : ((إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مُحَدِّثُونَ ، إِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي فَعَمَرُ)) .

وبعد بيان أعدادِ المواقيتِ فإنه يردُّ السؤالُ عن حقيقتها ، ومواضعها ومن يُلزَمُ بالإحرامِ منها ؟
والناسُ كثيرٌ السؤالِ عن حكمِ مَنْ جاوزها أو أحرمَ قبلها .
فأمَّا هذه المواقيتُ ، فأولُّها : ميقاتُ ذِي الحُلَيْفَةِ .

وذُو الحُلَيْفَةِ ، ذُو : بمعنى صاحبٍ ، والحُلَيْفَةُ : واحدةُ الحلفاءِ ، وهو الشَّجَرُ المعروفُ ، سُمِّيَ
هذا الموضعُ بهذا الاسمِ ؛ لوجودِ هذه الشَّجَرَةِ فيه في بطنِ الوادي في الموضعِ الذي أحرمَ منه -عليه
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- في ذلك الوقتِ ، وليست موجودةً الآنَ ، ومكانُهُ في (وادي العقيق) ، ويُسمَّى
الميقاتُ اليومَ بـ (أبيارِ عليٍّ) ، وسُمِّيَ بهذا الاسمِ ؛ لأنَّ الرَّافِضَةَ تزعمُ أنَّ فيه بئراً قاتلَ عليٌّ -عليه
فيها الجِرْنَ ، ولمْ يصحَّ شيءٌ بذلك ، وهو من كذبهم ، ولو اقتصرَ على تسميته بـ (الميقات) ، أو
بـ (ذِي الحُلَيْفَةِ) لكان ذلك منبغياً ، خاصةً وأنه يُعِينُ على معرفة الواردِ في السُّنَّةِ .
هذا الموضعُ أجمعُ العلماءِ -رَحِمَهُمُ اللهُ- على أنَّه ميقاتُ أهلِ المَدِينَةِ .
وأما أوصافُهُ : فهو يبعدُ عن مَكَّةَ بعشرةِ مراحلٍ ، وأمَّا بالكيلو ميتراتٍ فأربعٌ مئةٌ وعشرينَ كيلو متراً
(٤٢٠ كم) ، وهذا الموضعُ ميقاتُ أهلِ المَدِينَةِ بالإجماعِ ، ولمنْ مرَّ من غيرِ أهلِ المَدِينَةِ به .

المِيقَاتُ الثَّانِي : الجُحْفَةُ .

يُقَالُ : اسْمُهَا مَهْيَعَةٌ ، أو مَهْيَعَةٌ ، لُعْتَانٍ ، قَالُوا : إِنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ كَانَ فِيهِ نَقْرٌ مِنَ الْعِمَالِقَةِ ،
وجاءَهُمُ السَّيْلُ فَاجْتَحَفَهُمْ ، فسُمِّيَ : (الجُحْفَةُ) ، وهذا الموضعُ يبعدُ عن مَكَّةَ أربعةَ مراحلٍ ،
وبالكيلومتراتِ مئتينَ كيلو وكيلاً ومترٍ واحدٍ تقريباً (٢٠١ كم) ، ومنهُمُ مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ دُونَ ذَلِكَ
هذا الموضعُ الَّذِي هُوَ الجُحْفَةُ لا يُحْرَمُ النَّاسُ مِنْهُ الْآنَ .

وَالسَّبَبُ فِي هَذَا : أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- كَمَا فِي الصَّحِيحِينَ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ كَانَتْ وَبِيئَةً ، فَكَانَتْ
تنتشرُ فيها الحُمَّى ، ولذلك كانوا يخافونَ في الجاهليَّةِ الدُّخُولَ فِيهَا ، فَكَانَ إِذَا دَخَلَهَا الْإِنْسَانُ فَغَالِبًا
مَا تَصِيبُهُ وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْآنَ بـ (المَلَارِيَا) فلما هاجرَ الصَّحَابَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- أَصَابَتْهُمْ
وكانوا إذا اشتدَّتْ عليهم حُنُوتًا إِلَى مَكَّةَ ، فَقَالَ -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- : ((اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا
الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا لِمَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، وَصَحِّحْهَا لَنَا ، وَانْقُلْ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ)) ، فَتَقَلَّتِ الْحُمَّى إِلَى
الجُحْفَةِ ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ ، خَافَ النَّاسُ التُّزُولَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَأَصْبَحُوا يُحْرِمُونَ مِنْ (رَابِعُ)

وهو قبلها ، وأصله وادٍ يقعُ قبل الجحفة بمسافةٍ ، قيل : عشرة أميال ، ومكانه بين الجحفة ووَدَّان ، وقيل : بينها وبين الأبواء .

هذا الميقاتُ هو ميقاتُ أهلِ الشَّامِ ، ومصرَ والمغربَ وأفريقيا .

والسَّبَبُ فِي ذَلِكَ - كما تعلمونَ - : أَنَّهُ كَانَ النَّاسُ يقدِّمُونَ بالبِرِّ ، فيأتُونَ مِنْ أَعْلَى العَقَبَةِ قَبْلَ فَتْحِ قَنَاةِ السُّوَيْسِ ، فَكَانُوا يَسْلُكُونَ طَرِيقَ السَّاحِلِ الَّذِي هُوَ مَمْرُ التَّجَارَةِ والعِيرِ فِي الجَاهِلِيَّةِ ، فَإِذَا مَرُّوا بِالسَّاحِلِ يَمْرُونَ بِرَبْعٍ والجَحْفَةِ ، فَجَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ - ميقاتًا لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ فِي حُكْمِ الطَّرِيقِ الوَاحِدِ وَصَارُوا فِي حُكْمِ الجِهَةِ الوَاحِدَةِ بِسَبَبِ المُرُورِ مَعَ أَنَّ جِهَةَ الشَّامِ تُخَالِفُ جِهَةَ المَغْرِبِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ

أَمَّا المِيقَاتُ الثَّلَاثُ : فَهُوَ مِيقَاتُ يَلْمَمَ .

ويُقَالُ : (أَلْمَمَ) ، وَهُوَ جَبَلٌ فِي طَرِيقِ السَّاحِلِ ، وَيُسَمَّى اليَوْمَ (السَّعْدِيَّةُ) .

يَبْعُدُ مَرِحَلَتَيْنِ عَنِ مَكَّةَ ، وَهَذَا المِيقَاتُ أَجْمَعَ العُلَمَاءِ - رَحِمَهُمُ اللهُ - عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - وَقَّتَهُ لِأَهْلِ اليَمَنِ ، وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ مَنْ هُمْ فِي جَنُوبِ جَزِيرَةِ العَرَبِ ، إِذَا جَاءُوا مِنْ جِهَةِ يَلْمَمَ . وَتَبْعُدُ عَنِ مَكَّةَ مَرِحَلَتَيْنِ ، وَتَقَارِبُ مَسَافَتَهَا عَنِ مَكَّةَ ثَمَانِينَ كِيلُو مِتْرًا (٨٠ كَم) .

أَمَّا المِيقَاتُ الرَّابِعُ : فَهُوَ قَرْنُ المَنَازِلِ .

وقيل : قَرْنُ المَنَازِلِ ، وَغَلَطَ غَيْرُ وَاحِدٍ لَعْنَةَ التَّحْرِيكِ (قَرْنٌ) ، وَقَالَ : الصَّحِيحُ أَنَّهُ (قَرْنٌ) ، وَهُوَ الجَبَلُ ، وَأَصْلُهُ وادٍ يَطْلُ عَلَيْهِ جَبَلٌ أَحْمَرٌ ، فَقِيلَ : إِنَّ اسْمَهُ قَرْنٌ . وَقَرْنُ المَنَازِلِ قِيلَ : إِنَّهُ هُوَ قَرْنُ الثَّعَالِبِ ، وَخَطَأً بَعْضُ العُلَمَاءِ - رَحِمَهُمُ اللهُ - هَذَا القَوْلَ ، وَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ هُوَ .

وقرنُ المَنَازِلِ يَبْعُدُ عَنِ مَكَّةَ مَرِحَلَتَيْنِ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى الآنَ بِ(السَّبِيلِ الكَبِيرِ) فِي جِهَةِ الطَّائِفِ وَقَرْنُ المَنَازِلِ يَبْعُدُ ثَمَانِينَ كِيلُو مِتْرًا عَنِ مَكَّةَ (٨٠ كَم) .

فَهُنَا ثَلَاثَةُ مَوَاقِيْتٍ مُتَشَابِهَةٌ فِي المَسَافَةِ وَمَتَقَارِبَةٌ ، وَهِيَ : ذَاتُ عَرِيقٍ ، وَقَرْنُ المَنَازِلِ ، وَيَلْمَمَ .

وَأَمَّا الْمِيقَاتُ الْخَامِسُ : فَهُوَ ذَاتُ عِرْقٍ .

وَالْعِرْقُ هُوَ : الْجَبَلُ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّهُ مُنْتَهَى جِبَالِ تِهَامَةَ ، يَفْصَلُ بَيْنَ تِهَامَةَ وَبَجْدٍ .
وَيُسَمَّى بِ(الضَّرْبِيَّةِ) ، فَهَذَا الْمِيقَاتُ الَّذِي ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِيهِ : هَلْ هُوَ نَصِيٌّ أَوْ اجْتِهَادِيٌّ مِنْ
عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، ثُمَّ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ أَصْلُهُ السُّنَّةَ الرَّاشِدَةَ ؟
وهو مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ ، كَأَهْلِ إِيرَانَ وَخُرَاسَانَ وَغَيْرِهِمْ ، وَبَيْنَمَا أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ نَصِيٌّ وَافِقَ اجْتِهَادِ
عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيهِ تَوْقِيتَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَهُ .

وَأَمَّا الْمِيقَاتُ السَّادِسُ : فَهُوَ الْعَقِيقُ .

و بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَرْنِ الْمَنَازِلِ فَاصِلٌ ، جَبَلٌ وَاحِدٌ ، وَلِذَلِكَ يَبْعُدُ عَنْهُ قَلِيلًا ، وَمِنْ ثَمَّ اسْتَحَبَّ الشَّافِعِيُّ
وَبَعْضُ السَّلَفِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُمْ مِنَ الْعَقِيقِ ؛ لَوُرُودِ الْخَبْرِ فِيهِ وَالْأَقْوَى وَالْأَشْبَهُ عِنْدَ
غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ أَنََّّهُ ضَعِيفٌ .
هَذَا حَاصِلُ مَا ذُكِرَ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّعْرِيفِ بِالْمَوَاقِيتِ وَمَا وَرَدَ فِيهَا .

مَسَائِلُ الْمَوَاقِيْتِ الْمَكَائِيَّةِ :

تنحصر مشهورات مسائل المواقيت المكانية ، فيما يلي :

المسألة الأولى : حكم الإحرام من هذه المواقيت لمن مرَّ بها مریداً التُّسك .

المسألة الثانية : حكم الإحرام من هذه المواقيت لمن مرَّ بها غير مرید التُّسك إذا كان قاصداً لِمَكَّةَ .

المسألة الثالثة : هل يجوز الإحرام قبل هذه المواقيت ؟

المسألة الرابعة : وإذا كان جائزاً ، فهل هو الأفضل ، أم الإحرام منها ؟

المسألة الخامسة : إذا مرَّ بها من يريد التُّسك ، وجاوزها ولم يُحرم منها ، فما الحكم ؟

وهذه المسائل متعلّقة بالآفاقيين ومن أخذ حكمهم إذا مرُّوا بهذه المواقيت .

وبعد بيانها سنتعرض لميقات أهل الحرم والحلِّ ، وأسأل الله -تعالى- أن يُلهمنا الصَّوابَ والسَّدادَ .

المسألة الأولى : حُكْمُ الْإِحْرَامِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيْتِ لِمَنْ مَرَّ بِهَا مَرِيدًا النَّسْكَ .

اتفق العلماء -رَحْمَهُمُ اللهُ- على أن مَنْ مَرَّ بِهَذِهِ الْمَوَاقِيْتِ ، وهو لا يريدُ مكةَ ، أَنَّهُ لا يُلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا .

وَأَمَّا إِذَا مَرَّ بِهَا وَفِي نِيَّتِهِ أَنْ يَحْجَّ أَوْ يَعْتَمِرَ فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَرَكَ الْإِحْرَامَ مِنْهَا ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَهْلَ مِنْهَا بِنَسْكَهِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- الْمُتَقَدِّمِ ؛ حَيْثُ دَلَّ عَلَى لُزُومِ الْإِحْرَامِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيْتِ فِي مَوْضِعَيْنِ :

الأول : فِي قَوْلِهِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- : ((وَقَتَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-)) وَالْأَصْلُ فِي التَّأْقِيْتِ أَنَّهُ يُلْزَمُ بِهِ ، سِوَاءَ تَعَلُّقِ بِالزَّمَانِ ، كَمَوَاقِيْتِ الصَّلَاةِ ، أَوْ تَعَلُّقِ بِالْمَكَانِ ، كَمَوَاقِيْتِ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ- : [إِنَّمَا فَائِدَةُ التَّوْقِيْتِ وَجُوبُ الْإِحْرَامِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيْتِ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ ، فَلَوْ كَانَ مَا بَعْدَهَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْإِحْرَامِ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهَا فَائِدَةٌ] ١. هـ .

الثاني : فِي صِيغَةِ الْإِلْزَامِ الَّتِي يَفِيدُهَا قَوْلُهُ : ((هُنَّ لِهِنَّ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ)) . وَكَذَلِكَ دَلَّ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- فِي الصَّحِيحِينَ ، وَالَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَلَى

هَذَا الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- : ((يَهْلُ)) أَوْ ((مَهْلُ)) عَلَى رِوَايَتَيْنِ ((أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ)) فَإِنَّهُ خَبْرٌ بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ ، فَهُوَ أَمْرٌ بِصِيغَةِ الْخَبْرِ يَدُلُّ عَلَى لُزُومِ التَّقْيِيدِ بِهَا وَعَدَمِ مَجَاوِزَتِهَا بِدُونِ إِحْرَامٍ لِمَنْ أَرَادَ النَّسْكَ .

ثم إنَّ الفقهاء -رَحْمَهُمُ اللهُ- متفقون على هذا الحكم كأصلٍ فِي الْمَوَاقِيْتِ ، وَهَذَا مَا يُعْبَرُ عَنْهُ بِالْإِجْمَالِ ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ : فَعِنْدَ بَعْضِهِمْ تَفْصِيلٌ فِي مَسْأَلَةِ جِوَازِ الْمُجَاوِزَةِ إِلَى مِيقَاتِ

أَقْرَبَ مَعَ الْمُرُورِ بِالْأَبْعَدِ ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ لِبَعْضِ الْمَذَاهِبِ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ .

وَإِذَا قَلْنَا بِوُجُوبِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ لِمَنْ أَرَادَ النَّسْكَ ؛ لِظَاهِرِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي عَلَيْهِ : أَنْ مَنْ جَاوَزَهُ وَهُوَ مَرِيدُ النَّسْكِ وَلَمْ يُحْرِمْ مِنْهُ يَكُونُ مُرْتَكِبًا لِمُخَالَفَةِ شَرْعِيَّةٍ ، تَوْجِبُ الْإِثْمَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ عَالِمًا مُتَعَمِّدًا ، وَلِزُومِ الدَّمِّ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي سَنَبِّئُهُ فِي الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : حَكْمُ الْإِحْرَامِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ لِمَنْ مَرَّ بِهَا غَيْرَ مَرِيدِ التُّسْكِ إِذَا كَانَ قَاصِدًا لِمَكَّةَ .

صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ : أَنْ يَقْصِدَ مَكَّةَ لِزِيَارَةِ قَرِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ لِتِجَارَةٍ ، أَوْ طَلَبِ عِلْمٍ ، أَوْ سَكَنِ بِهَا ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ ، الَّتِي لَا يَرِيدُ بِهَا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ .

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ -رَحْمَتُهُمُ اللَّهُ- فِي حَكْمِهِ ، هَلْ يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا لِدُخُولِ حَرَمِ مَكَّةَ ، أَوْ لَا ؟ وَذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَالظَّاهِرِيَّةِ ، وَرِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْجَمِيعَ- ، وَيُحْكِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- .

الْقَوْلُ الثَّانِي : يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ دُخُولُ مَكَّةَ إِلَّا مُحْرَمًا ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ فِي الْمَشْهُورِ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْجَمِيعَ- .

مَحَلُّ الْخِلَافِ : يَنْحَصِرُ مَحَلُّ الْخِلَافِ فِيْمَنْ قَصَدَهَا لِغَيْرِ قِتَالٍ وَحَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ .
الْأَدْلَةُ :

دَلِيلُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ : لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ .

أَوَّلًا : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- الْمُتَقَدِّمُ أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- قَالَ فِي الْمَوَاقِيتِ : ((هُنَّ لَهُنَّ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ)) .

وَجْهُ الدَّلَالَةِ : فِي قَوْلِهِ : ((مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ)) حَيْثُ دَلَّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى لُزُومِ الْإِحْرَامِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ عَلَى مَنْ أَرَادَ التُّسْكَ ، وَمَفْهُومُهُ : أَنَّ مَنْ لَمْ يُرِدِ التُّسْكَ لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا .
ثَانِيًا : أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ حَتَّى يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَرِدْ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْإِحْرَامِ لِدُخُولِ مَكَّةَ لِمَنْ قَصَدَهَا غَيْرَ مَرِيدٍ لِلتُّسْكِ ، فَوُجِبَ الْبَقَاءُ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ التَّكْلِيفِ .

دَلِيلُ الْقَوْلِ الثَّانِي : يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ .

اسْتَدْلُوا بِالْأَثَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ : ((لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ تَاجِرٌ وَلَا طَالِبٌ حَاجَةً إِلَّا وَهُوَ مُحْرِمٌ)) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ .

وَجْهُ الدَّلَالَةِ : أَنَّهُ نَصَّ عَلَى لُزُومِ الْإِحْرَامِ عَلَى مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ لِغَيْرِ التُّسْكِ ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- .

التَّرْجِيْحُ :

الذي يترجح في نظري -وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ- هو القولُ الأوَّلُ ؛ وذلك لِمَا يلي :

أولاً : لقوة ما استدلُّوا به من دليل السُّنَّةِ .

ثانياً : وأما الاستدلالُ بِأثرِ ابنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- فَيُجَابُ عَنْهُ إِنْ سُلِّمَتْ صِحَّتُهُ : بِأَنَّهُ

معارضٌ بدليل السُّنَّةِ الذي استدلَّ به أصحابُ القولِ الأوَّلِ ، وإذا تعارضَ المَرْفُوعُ والمَوْقُوفُ قُدِّمَ

المَرْفُوعُ على المَوْقُوفِ ، واللهُ أعلمُ .

المَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : هل يجوزُ الإِحْرَامُ قبل هذه المَوَاقِيْتِ ؟

قال الإمامُ المَوْفُوقُ عَبْدُ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ قُدَامَةَ المَقْدِسِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- : [لا خِلاَفَ فِي أَنْ مَنْ أَحْرَمَ

قبل المِيقَاتِ يَصِيْرُ مَحْرَمًا تَثَبَّتْ فِي حَقِّهِ أَحْكَامُ الإِحْرَامِ ، قال ابنُ المُنْذِرِ : أجمع أهلُ العلمِ على أن

مَنْ أَحْرَمَ قبل المِيقَاتِ أَنَّهُ مُحْرَمٌ] ا.هـ .

ويدلُّ عليه : فِعْلُ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- : ((فَقَدْ أَحْرَمَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا- مِنْ بَيْتِ المَقْدِسِ عَامَ الحَكَمَيْنِ)) رواه الشَّافِعِيُّ والبيهَقِيُّ ، وفيه : ((مِنْ إِيْلِيَا)) ،

وهي بيتُ المَقْدِسِ .

وعن عبدِ اللَّهِ ابنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- : ((أَنَّهُ أَهَلَ مِنَ الشَّامِ)) رواه ابنُ حَزْمٍ .

وأهْلَ عِمْرَانَ بنِ حَصِيْنٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- مِنَ البَصْرَةِ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مِنَ القَادِسِيَّةِ

وعليه ، فإنه ينعقدُ الإِحْرَامُ ، وَيَصْحُحُ ، وَيَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُ المَحْرَمَ مِنَ اجْتِنَابِ المَحْظُورَاتِ كُلِّهَا كالمَحْرَمِ

مِنَ المِيقَاتِ .

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : وإذا كانَ جائِزًا ، فهل هو الأفضَلُ ، أم الإِحْرَامُ منها ؟

اختلف العلماءُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- في هذه المسألة على قولين :

القولُ الأوَّلُ : إنَّ الأفضَلَ الإِحْرَامُ مِنَ المِيقَاتِ ، وهو مروِيٌّ عن عمر وعثمان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-

وبه قال الحسنُ وعطاء وإسحاق بن راهويه ، وهو مذهبُ المَالِكِيَّةِ والحنابِلَةِ فِي المَشْهُورِ ، وقولُ عند

الشافِعِيَّةِ هو الأصحُّ فِي المَذْهَبِ -رَحِمَ اللَّهُ الجَمِيعَ- .

القول الثاني : إِنَّ الْأَفْضَلَ الْإِحْرَامُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ ، وهو مروى عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- ، وهو مذهبُ الحنفيَّةِ ، وروايةٌ عند الحنابلة -رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْجَمِيعِ- .
الأدلة :

دليلُ القولِ الأول : السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ ، وهي أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- أَهَلَ بِالْحَجِّ مِنْ مِيقَاتِ ذِي الْحَلِيفَةِ ، وهكذا بالعمرة منها ومن الجِعْرَانَةِ ، كما ثبت في الأحاديثِ الصَّحِيحَةِ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا ، وَلَمْ يُحْرَمَ مِنْ قَبْلِ الْمِيقَاتِ مَعَ تَكَرُّرِ عُمْرَتِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ .
ولو كان الإحرامُ قبل المِيقَاتِ أَفْضَلَ لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ -ﷺ- بِقَوْلِهِ أَوْ فَعَلِهِ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً لَبَيَّنَهُ عَلَى فَضْلِهِ وَقَدْ أُعْطِرَ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ : بَأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ هَذَا -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لِبَيَانِ الْجَوَازِ .
وَأَجَابَ الْإِمَامُ الْمَوْفِقُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ قَدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بِقَوْلِهِ : [قَدْ حَصَلَ بَيَانُ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ كَمَا فِي سَائِرِ الْمَوَاقِيتِ ، ثُمَّ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ -ﷺ- وَخَلْفَاؤُهُ يُحْرِمُونَ مِنْ بِيوتِهِمْ ، وَلَمَّا تَوَاطَعُوا عَلَى تَرْكِ الْأَفْضَلِ وَاخْتِيَارِ الْأَدْنَى وَهُمْ أَهْلُ التَّقْوَى وَالْفَضْلِ وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ ، وَلَهُمْ مِنَ الْحَرَصِ عَلَى الْفَضَائِلِ وَالذَّرَجَاتِ مَا لَهُمْ ، وَقَدْ رَوَى أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- : ((يَسْتَمْنَعُ أَحَدُكُمْ بِحِلِّهِ مَا اسْتَطَاعَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا يَعْزِضُ لَهُ فِي إِحْرَامِهِ)) [١. هـ .

ثانياً : دليلُ الأثر :

- (١) - أَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- كُلُّهُمْ أَحْرَمُوا مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ أَحْرَمَ قَبْلَهُ ، فَلَوْ كَانَ الْإِحْرَامُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ أَفْضَلَ لَفَعَلُوهُ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِهِ .
- (٢) - رَوَى الْحَسَنُ : ((أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَحْرَمَ مِنْ مِصْرِهِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ ، فَغَضِبَ وَقَالَ : يَتَسَامَعُ النَّاسُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- أَحْرَمَ مِنْ مِصْرِهِ)) .
- (٣) - مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا عَنْ عَثْمَانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بِصِيغَةِ الْجَزْمِ : ((أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ خُرَاسَانَ أَوْ كِرْمَانَ)) .
- (٤) - مَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ : ((أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنَ كُرَيْزٍ أَحْرَمَ مِنْ خُرَاسَانَ ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عَثْمَانَ لَأَمَّهُ فِيمَا صَنَعَ)) .

وجهُ الدَّلَالَةِ :

أَنَّ هَذِهِ الْآثَارَ عَنْ خَلِيفَتَيْنِ رَاشِدَيْنِ مَأْمُورٍ بِاتِّبَاعِ سُنَّتَيْهِمَا كَرَاهَا الْإِحْرَامَ قَبْلَ الْمِيقَاتِ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَحْرَمَ مِنْهُ .

وَبِهَذَا تَجْتَمِعُ سُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَأْمُورِ بِاتِّبَاعِهَا قَوْلًا وَفِعْلًا عَلَى عَدَمِ تَفْضِيلِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ .

دَلِيلُ الْقَوْلِ الثَّانِي : الْإِحْرَامُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ أَفْضَلُ .

اسْتَدْلُوا بِالسُّنَّةِ ، وَالْآثَرِ .

دَلِيلُ السُّنَّةِ : حَدِيثُ أُمِّ سَلْمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ : ((مَنْ أَهَلَّ بِحِجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ، أَوْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ)) ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : شَكََّ عَبْدُ اللَّهِ أَيَّتَهُمَا ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

الْآثَرُ :

(١) - قَالَ الصَّبِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ : ((كُنْتُ رَجُلًا أَعْرَابِيًّا نَصْرَانِيًّا ، فَأَسْلَمْتُ فَأَتَيْتُ رَجُلًا مِنْ عَشِيرَتِي يُقَالُ لَهُ هُدَيْمٌ بْنُ ثُرْمَلَةَ ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا هُنَاهُ إِنِّي حَرِيصٌ عَلَى الْجِهَادِ ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَتَيْنِ عَلَيَّ ، فَكَيْفَ لِي بِأَنْ أَجْمَعَهُمَا ؟ قَالَ : اجْمَعُهُمَا وَادْبِخْ مَا تَيْسَرُ مِنَ الْهَدْيِ ، فَأَهَلَلْتُ بِهِمَا مَعًا ، فَلَمَّا أَتَيْتُ الْعُدَيْبَ لَقِينِي سَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ ، وَزَيْدُ بْنُ صَوْمَانَ ، وَأَنَا أَهَلُّ بِهِمَا جَمِيعًا ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ : مَا هَذَا بِأَفْقَهَ مِنْ بَعِيرِهِ ، قَالَ : فَكَأَنَّمَا أُلْقِيَ عَلَيَّ جَبَلٌ ، حَتَّى أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا أَعْرَابِيًّا نَصْرَانِيًّا وَإِنِّي أَسْلَمْتُ وَأَنَا حَرِيصٌ عَلَى الْجِهَادِ ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَتَيْنِ عَلَيَّ ، فَأَتَيْتُ رَجُلًا مِنْ قَوْمِي فَقَالَ : اجْمَعُهُمَا وَادْبِخْ مَا تَيْسَرُ مِنَ الْهَدْيِ ، وَإِنِّي أَهَلَلْتُ بِهِمَا مَعًا ، فَقَالَ لِي عُمَرُ : هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ - ﷺ -)) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

(٢) - عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : ((تَمَامُ الْحَجِّ أَنْ تُحْرِمَ بِهِ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ)) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ .

الْتَرَجِيحُ :

الَّذِي يَتَرَجَّحُ فِي نَظْرِي - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ - هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ وَذَلِكَ لِمَا يَلِي :

أَوَّلًا : لِقُوَّةِ مَا اسْتَدْلُوا بِهِ .

ثَانِيًا : أَمَّا اسْتِدْلَالُ أَصْحَابِ الْقَوْلِ الثَّانِي بِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ **فِي جَابِ عِنْدِ** : بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ يَرُويهِ ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَهُوَ مَدْلُوسٌ وَقَدْ عَنَعْنَاهُ ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- : [قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُقَّاطِ : إِسْنَادُهُ غَيْرُ قَوِيٍّ] ١. هـ .

وَلَوْ فُرِضَ ثَبُوتُهُ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ دَلِيلًا عَلَى الْعُمُومِ ؛ لِكَوْنِهِ خَاصًّا بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ ، فَيَكُونُ أَحْصَى مِنَ الدَّعْوَى .

ثَالِثًا : أَمَّا الْاسْتِدْلَالُ بِأَثَرِ الصَّبِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ ، وَقَوْلِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لَهُ : ((**هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-)) الْمُرَادُ بِهِ جَمْعُهُ بَيْنَ نُسْكَ الْحَجِّ وَالْقِرَآنِ فِي إِهْلَالِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَهْلًا قَارِنًا كَمَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا ، فَتِلْكَ هِيَ سُنَّةُ النَّبِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- الَّتِي هُدِيَ إِلَيْهَا ، وَليْسَ إِحْرَامُهُ قَبْلَ الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ ذَلِكَ لَا فِي سُنَّتِهِ الْقَوْلِيَّةِ وَلَا فِي سُنَّتِهِ الْفِعْلِيَّةِ .

رَابِعًا : أَمَّا الْاسْتِدْلَالُ بِأَثَرِ عَلِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- **فِي جَابِ عِنْدِ** : بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا قَصْدًا أَنْ يُنْشَى الْإِنْسَانُ سَفَرَ الْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ قَاصِدًا الْبَيْتَ ، وَليْسَ الْمُرَادُ أَنْ يُحْرَمَ بَعْدَهُمَا مِنْ مَنْزِلِهِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ .

قَالَ الْإِمَامُ الْمُوفِقُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُدَامَةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- : [أَمَّا قَوْلُ عُمَرَ وَعَلِيِّ فَإِنَّهُمَا قَالَا : ((**تَمَامَ الْعُمْرَةِ أَنْ تُنْشَى مِنْ بَلَدِكَ**))) ، وَمَعْنَاهُ : أَنْ تُنْشَى لَهَا سَفَرًا مِنْ بَلَدِكَ تَقْصِدُ لَهُ ، لَيْسَ أَنْ تُحْرِمَ بِهَا مِنْ أَهْلِكَ ، قَالَ أَحْمَدُ : كَانَ سَفِيَانٌ يُفَسِّرُهُ بِهَذَا ، وَكَذَلِكَ فَسَّرَهُ بِهِ أَحْمَدُ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ بِنَفْسِ الْإِحْرَامِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَأَصْحَابَهُ مَا أَحْرَمُوا بِهَا مِنْ بِيُوتِهِمْ ، وَقَدْ أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِاتِّمَامِ الْعُمْرَةِ ، فَلَوْ حُجِّلَ قَوْلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ النَّبِيُّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَأَصْحَابُهُ تَارِكِينَ لِأَمْرِ اللَّهِ ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ وَعَلِيًّا مَا كَانَا يُحْرِمَانِ إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ ، أَفْتَرَاهُمَا يَرِيَانِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِاتِّمَامٍ لَهَا وَيَفْعَلَانِهِ ؟! هَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَهَّمَهُ أَحَدٌ ، وَلِذَلِكَ أَنْكَرَ عُمَرُ عَلَى عِمْرَانَ إِحْرَامَهُ مِنْ مِصْرِهِ ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ ، وَكَرِهَ أَنْ يَتَسَامَعَ النَّاسُ مَخَافَةَ أَنْ يُوْخَذَ بِهِ ، أَفْتَرَاهُ كَرِهَ إِتِمَامَ الْعُمْرَةِ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ النَّاسُ بِالْأَفْضَلِ ؟! هَذَا لَا يَجُوزُ ، فَيَتَعَيَّرُ حَمَلُ قَوْلِهِمَا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ] .

وَبِهَذَا كَلَهُ **يَتَرَجَّحُ** الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَلَا يَحْرَمَ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ هَدِيَ النَّبِيَّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَسُنَّتَهُ ، وَالْقَاعِدَةُ : [**الْوَارِدُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ الْوَارِدِ**] ، وَهُوَ سُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ- .

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : إِذَا مَرَّ بِهَا مَنْ يَرِيدُ التُّسُكَ ، وَجَاوَزَهَا وَلَمْ يَحْرِمِ مِنْهَا ، فَمَا الْحُكْمُ ؟

وَالجَوَابُ : أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا تَخْلُو مِنْ حَالَتَيْنِ :

الْحَالَةُ الْأُولَى : أَنْ يَجَاوَزَ الْمَوَاقِيتَ مَرِيدًا لِلتُّسُكِ ، وَيَحْرِمُ مِنَ الْحِلِّ ، أَي مِنْ دُونِهَا ، عَالِمًا مُتَعَمِّدًا .
فَحِينَئِذٍ يَحْكُمُ بِأَثْمِهِ ، وَلِزُومِ الدَّمِّ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ .
أَمَّا الْإِثْمُ فَلِعَصِيَانِهِ ، وَمُخَالَفَتِهِ لِلسُّنَّةِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى لُزُومِ الْإِحْرَامِ مِنْهَا ، وَهُوَ عَالِمٌ مُتَعَمِّدٌ ، فَيَكُونُ قَدْ
فَعَلَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ فَعَلُهُ .

وَأَمَّا وَجُوبُ الدَّمِّ عَلَيْهِ ؛ فَلِتَرْكِهِ التُّسُكَ الْوَاجِبَ وَهُوَ الْإِحْرَامُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مِنْ مَوْضِعِهِ وَهُوَ الْمِيقَاتُ
وَسِيَّاتِي بِإِذْنِ اللَّهِ -تَعَالَى- بَيَانُ الدَّلِيلِ عَلَى وَجُوبِ الدَّمِّ فِي تَرْكِ الْوَاجِبَاتِ ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ
الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ؛ اتِّبَاعًا لِفَتْوَى الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- ، وَمِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- كَمَا سِيَّاتِي بَيَانُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ -تَعَالَى- .

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ وَيُحْرِمَ مِنْ دُونِهِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، وَيُحْرِمُ مِنْهُ ثَانِيَةً ، وَهَذَا
هُوَ الْوَاجِبُ فَعَلُهُ ، خَاصَّةً إِذَا نَسِيَ الْإِنْسَانَ أَوْ أَخْطَأَ ، وَإِذَا تَعَمَّدَ لِرُجُوعِهِ لِمَعْرِفَتِهِ بِالرُّجُوعِ ؛
لِوُجُودِ الْمُخَالَفَةِ بِالْمُجَاوِزَةِ ، وَإِرْجَاعُ مَنْ جَاوَزَ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَالْفَتْوَى عِنْدَ أُمَّةِ الْعِلْمِ مِنْ
الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو الشَّعْثَاءِ : ((رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَرُدُّهُمْ
إِلَى الْمَوَاقِيتِ إِذَا جَاوَزُوها بِغَيْرِ إِحْرَامٍ)) رَوَاهُ سَعِيدٌ .

وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- : هَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ الدَّمُّ ، أَوْ لَا ؟

فَالْحَنَفِيَّةُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- يَرُونَ سَقُوطَ الدَّمِّ عَنْهُ إِذَا رَجَعَ مُلْبِيًا .

وَالشَّافِعِيَّةُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- يَرُونَ سَقُوطَهُ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَتَلَبَّسْ بِشَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ كَطَوَافِ الْقُدُومِ
وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ .

وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- فِي الْمَشْهُورِ : يَرُونَ أَنَّهَ يَلِزُّهُ الدَّمُّ ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ .
فَالْأَوْلَى يَرُونَ أَنَّهَ إِذَا رَجَعَ وَلَبَّى ثَانِيَةً لَمْ يُوَثِّرْ إِحْرَامُهُ الْأَوَّلُ ، وَهَكَذَا عِنْدَ أَصْحَابِ الْقَوْلِ الثَّانِي قَبْلَ
التَّلْبُّسِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ حَصَلَ مِنْهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ قَبْلَ التَّلْبُّسِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، فَيَكُونُ كَمَا لَوْ
أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ ابْتِدَاءً .

وأما القائلون بعدم سقوط الدَّم عنه ؛ فلأنَّ الجناية حصلت بإحرامه بعد مجاوزته للميقات ، وهذه الجناية لا تزول بالرجوع مُلبياً ، ولا بالرجوع قبل التلبُّس بأفعال الحجِّ ؛ إذ يجب الدَّم ويستقرُّ في ذمة المُجَاوِزِ بمجرد إحرامه رجَعاً أو لَمْ يَرْجِعْ ، فيكون كمن جاوز ولم يرجع .

وهذا القول **أرجح في نظري** -وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ- ؛ لأنَّ الْمُخَالَفَةَ وَقَعَتْ بِالْإِحْرَامِ بَعْدَ الْمُجَاوِزَةِ ، وقياسها على مَنْ لَمْ يُحْرَمْ بَعْدَ الْمُجَاوِزَةِ وَرَجَعَ إِلَى الْمِيْقَاتِ أَوْ عَلَى مَنْ أَحْرَمَ مِنَ الْمِيْقَاتِ ابْتِدَاءً ، ضعيفٌ ؛ لوجود الفارق ، وهو عدم وجود الجناية في الأصل المقيس عليه ؛ حيثُ لَمْ يحصل إحرامٌ دون الميقات ، فموجب الدَّم غير موجودٍ فيه أصلاً ، بخلاف مسألتنا .
فيكون قياسه على مَنْ أَحْرَمَ دُونَ الْمِيْقَاتِ وَلَمْ يَرْجِعْ أَقْوَى .

ووجه قوته : أنه لو لَمْ يَرْجِعْ وَمَضَى فَإِنَّ الْجَمِيعَ مَتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَهُ صَحِيحٌ ، ومعنى ذلك : أنَّ إغَاءَ الإحرام الأول برجوعه أو بعدم تلبُّسه لا يستقيم ؛ لأنَّ الشَّرْعَ لَا يُلْغِي الإِحْرَامَ بِذَلِكَ ؛ بدليل : لو أنَّه أَهْلٌ مِنَ الْمِيْقَاتِ وَجَاوَزَهُ ثُمَّ رَجَعَ مَرَّةً ثَانِيَةً ، وَأَهْلٌ وَنَوَى إِغَاءَ نَيْتِهِ الْأُولَى لَمْ يَصَحَّ ، فهذا كُلهُ يدلُّ على أَنَّ نَيْتَهُ الْأُولَى بِالْإِحْرَامِ مَنَعْدَةٌ ، فيلزمه ما يترتب عليها من ضمان حق الله بالمُجَاوِزَةِ وَالْمُخَالَفَةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مِيقَاتُ أَهْلِ الْحِلِّ :

المُرَادُ بِأَهْلِ الْحِلِّ مَنْ كَانَ بَيْنَ الْمَوَاقِيْتِ وَالْحَرَمِ ، مِثْلُ أَهْلِ الْيَتِيْمَةِ وَوَادِي الْفُرْعِ وَقُدَيْدٍ وَعُسْفَانَ وَمَرَّ الظَّهْرَانَ (الْجُمُومِ) وَسَرْفٍ وَجُدَّةَ وَالْحُدَيْبِيَّةَ وَبَحْرَةَ وَنَحْوَهُمْ .

وميقاتهم من مواضعهم ومسكنهم التي أنشأوا منها النية بالنسك .

وهذا هو قول جماهير السلف والخلف -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالأئمة على اختلاف مذاهبهم -رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى الْجَمِيعِ- .

والدليل : ما تقدّم في حديث عبد الله بن عباسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- قَالَ : ((فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَإِحْرَامُهُ مِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ)) .

فبيّن -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أَنَّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيْتِ فَإِنَّ إِحْرَامَهُ بِالنُّسْكِ وَمِيقَاتِهِ مِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ نَيْتَهُ بِالنُّسْكِ .

وأهل الحِلِّ يكون إحرآمهم من حيث أنشأوا من مواضعهم ومساكنهم ، سواء كان إحرآمهم بحجٍّ أو عمرة ؛ لعموم الحديث ، فمِقاتُهُم للنُّسكين واحدٌ ، وبهذا يخالفون أهل مَكَّةَ كما سيأتي بيانهُ بإذن الله -تعالى- .

وإذا قَدِمَ الآفاقيُّ إلى ما دون الحِلِّ ، ثم طرأ عليه أن يُهلَّ بالنُّسك ، فإنَّه يُحرِّم من موضعه من الحِلِّ ؛ لأنَّ عبدَ الله بنَ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- أحرَم من مزرعته بوادي الفُرع ، رواه مالكٌ بسندٍ صحيحٍ ، لأنَّ نِيَّتَهُ طرأت عليه بالوادي .

مِقاتُ أهلِ الحَرَمِ :

المُرَادُ بالحرم حرمُ مَكَّةَ ، والمُرَادُ بأهله ساكنوهُ ، فالمرادُ بهم مَنْ كان ساكناً داخل حدود مَكَّةَ -شَرَفَهَا اللهُ- ، وفي حكمهم مَنْ أنشأ النِّيَّةَ بالنُّسك من الآفاقيين وأهل الحِلِّ داخل حدود حرم مَكَّةَ -شَرَفَهَا اللهُ- .

ويختلفُ مِقاتُهُم بحسب اختلاف نُسكهم حجًّا وعمرةً .

أولاً : مِقاتُهُم بالحجِّ :

مِقاتُهُم بالحجِّ من حيث أنشأوا ، فيحرمون من مساكنهم ومواضعهم التي أنشأوا فيها النِّيَّةَ لنُّسك الحجِّ ؛ لقوله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- في حديث عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- المُتقدِّم : ((فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَإِحْرَامُهُ مِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْ مَكَّةَ)) .

ولا يلزمُهُم موضعٌ معيَّن من الحَرَمِ في أرجح قولِي أهل العلم -رَحِمَهُمُ اللهُ- في نظري ، وهو مذهبُ الحنفيَّةِ والمالكيَّةِ والحنابلة ووجهٌ عند الشافعيَّةِ -رَحِمَهُ اللهُ عَلَى الْجَمِيعِ- ، فمن أيِّ الحرم أحرَم بالحجِّ جاز ؛ لأنَّ المَقصودَ من الإحرام الجمعُ في النُّسك بين الحِلِّ والحرم ، وهو حاصلٌ بالإحرام مَنْ أيِّ موضعٍ كان من الحرم ، فجاز كما يجوزُ له الإحرامُ بالعمرة من أيِّ موضعٍ كان من الحِلِّ .

ولا يلزمُهُمُ الإحرامُ من نفس المسجد الحرام ؛ لأنَّ النبيَّ -ﷺ- لَمْ يَأْمُرِ الصَّحَابَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ-

لَمَّا أَهَلُّوا بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَلَمْ يَفْعَلُوهُ كَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ :

((قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ -ﷺ- فَأَخْلَلْنَا حَتَّى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بَظَهْرِ لَبَيْنَا بِالْحَجِّ ، وَقَالَ أَبُو

الزُّبَيْرِ عَنِ جَابِرٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- : أَهَلَّلْنَا مِنَ الْبَطْحَاءِ)) وترجم له الإمامُ البُخاريُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في صحيحه

بقوله : [بَابُ الْإِهْلَالِ مِنَ الْبَطْحَاءِ وَغَيْرِهَا لِلْمَكِّيِّ وَلِلْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَى] .

وإنما أحرَمَ الصَّحَابَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- من البطحاء ؛ لكونها كانت منزلاً لهم ، ولذلك نَبَّهَ الإمامُ البخاريُّ -رَحِمَهُ اللهُ- بقوله : [مِنْ الْبُطْحَاءِ وَغَيْرِهَا] على أَنَّ البطحاءَ ليست متعيَّنةً ، وَنَبَّهَ -رَحِمَهُ اللهُ- بقوله : [وَغَيْرِهَا] على أَنَّ مكةَ جميعها سواءٌ في الحكم بالجواز .

وذهب بعضُ الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللهُ- إلى التَّفريق بين المَسَاكِنِ وسائرِ الحرم ، فيرون أَنَّهُ لا يستوي جميعُ الحرمِ لِسُكَّانِهِ ، بل يكون إحرَامُهُم من مساكنتهم ، وهذا هو مذهبُ الشَّافِعِيَّةِ -رَحِمَهُمُ اللهُ- في الأصحِّ .

واستدلُّوا : بِأَنَّ الصَّحَابَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- انطلقوا من منى مُهَلِّينَ بالحجِّ ، وَلَمْ يُؤَخِّرُوا إحرَامَهُم إلى منى ، وهذا القولُ فيه تحوُّطٌ واتباعٌ للوارد ، والله أعلم .

تنبيهٌ : الخلافُ المذكورُ في كُتُبِ المَالِكِيَّةِ والشَّافِعِيَّةِ -رَحِمَهُمُ اللهُ- إنما هو في الأفضل في موضع الإحرام من مكة ، أمَّا الإلزامُ فالْمَالِكِيَّةُ -رَحِمَهُمُ اللهُ- لا يلزمون بموضعٍ معيَّنٍ داخلِ الحرمِ كالحنفيَّةِ والحنابلة -رَحِمَهُ اللهُ عَلَى الْجَمِيعِ- .

ثانياً : ميقاتُهُم بِالْعُمْرَةِ :

وميقاتُ أهلِ مكةَ إذا أرادوا العمرةَ هم ، أو مَنْ كان من الآفاقيينَ وأهلِ الحِلِّ إذا أنشأوا نِيَّةَ العمرةِ بها أن يخرجوا إلى الحِلِّ ، فيحرمون منه بالعمرة ؛ لأنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- كما في الصَّحِيحِينَ من حديثِ عائشةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- : ((أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخَاهَا أَنْ يَخْرُجَ بِهَا مِنَ الْحَرَمِ ؛ لِتُهَلَّ بِالْعُمْرَةِ)) وفي الصَّحِيحِينَ عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي بَكْرٍ -ﷺ- قال : ((أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ -ﷺ- أَنْ أُرْدِفَ عَائِشَةَ ، وَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ)) .

فاعتمرتُ مِنَ التَّنْعِيمِ ؛ فدلَّ على أَنَّ ميقاتَ المَكِّيِّ في العمرة هو أدنى الحِلِّ ؛ لأنَّ عائشةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- أنشأت نِيَّةَ العمرة وهي بمكةَ ، فصارتُ في حكمِ أهلها ، فَلَمَّا أَلَزَمَ أَخَاهَا بإخراجها من الحرمِ دلَّ على أَنَّ ميقاتَ الحَرَمِيِّ بالعمرة وَمَنْ كان في حكمِهِ هو أدنى الحِلِّ ؛ لِأَنَّهُ لا بُدَّ في النُّسْكِ من الجمعِ بين الحِلِّ والحرمِ ، وأفعالُ العمرة هي في الحرمِ ، فلو أحرَمَ بالعمرة في الحرمِ لَمَّا وَقَعَ شيءٌ منها في الحِلِّ ، بخلافِ الحجِّ فَإِنَّ ميقاتَهُ بالنسبة لهم مِنَ الحرمِ ؛ لِأَنَّهُ لا يصحُّ إلا بالوقوفِ بعرفةَ وهي من الحِلِّ ، فهم جامعون بين الحِلِّ والحرمِ ، فصحَّ إحرَامُهُم بالحجِّ منه .

ثم إنَّ العمرة هي الزِّيَارَةُ للبيتِ ، والزِّيَارَةُ إنما تكون إذا كان الرَّائِئِرُ خارجاً عن المَزُورِ ، وجاء إليه ليزوره وهذا يتحقَّقُ بخروجِ الحَرَمِيِّ إلى أدنى الحِلِّ . والله أعلم .